مؤتمريو حضرموت:

تفاعل كبير لتطوير العمل المؤتمري

■ عبَّر أعضاء اللجنة الدائمة المحلية بمحافظة حضرموت (الوادي والصحراء) عن دعمهم المطلق لتطوير العمل المؤسسي الحزبي داخل تكوينات المؤتمر الشعبي العام وهيئاته المختلفة.

مشددين على ضرورة استمرارية تفعيل عمل الفروع وتحلي القيادات والأعضاء بالمكاشفة الصريحة لمعالجة جوانب القصور وتعزيز الثقة فيما بينهم. واعتبر مؤتمريو حضرموت عقد اجتماع اللجنة الدائمة المحلية ومحاضرة الأمين العام التي ألقاها خلال ترؤسه الاجتماع السبت الماضي بمدينة سيئون خطوة مهمة وتحولاً إيجابياً نحو الارتقاء بالعمل المؤسسي وتطوير العمل التنظيمي داخل المؤتمر وبما يضع الجميع أمام مسئولياتهم السياسية والتنظيمية تجاه المؤتمر الشعبي العام.

كتب/
جميل الجعدبي

وثمن المجتمعون الجهود المبذولة من قبل الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام بقيادة أمينها العام الأستاذ عبدالقادر باجمال الهادفة إلى تصحيح وتطوير مسارات النشاط العام للمؤتمر.

ولقى عقد اجتماع اللجنة الدائمة المحلية بحضرموت الوادي والصحراء وحديث الأمين العام اهتماماً كبيراً لدى أعضاء اللجنة والمؤتمريين بشكل عام والذي التقاهم في إطار الاستطلاع التالي:

باشراحيل: بداية صحيحة لتطوير الأداء التنظيمي

وفي هذا الصدد اعتبر د. عوض باشراحيل- عضو هيئة الرقابة- عقد اجتماعات اللجان المحلية لفروع المؤتمر بالمحافظات، البداية الصحيحة لتفعيل وتطوير الأداء التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام في مختلف تكويناته القيادية والقاعدية. مشدداً على ضرورة استمرارية هذا النشاط بما يكفل تفعيل عملية الاتصال والتواصل بين مختلف التكوينات في الفرع الواحد، ويتيح الفرصة لمناقشة ومعالجة مكامن القصور والخلل في الأداء.

الإسهام في سد ثغرات الفراغ السياسي

ويقول عبدالله عوض بن الزوع-رئيس مركز تنظيمي بمديرية القطن- إن التوجه الجديد للعمل المؤسسي داخل المؤتمر والذي لمسه من خلال محاضرة الأمين العام _سوف يسهم في

إصلاح وتطوير العمل التنظيمي وسد ثغرات الفراغ السياسي والإداري داخل التكوينات. مشدداً على ضرورة تبني استراتيجية داخل فروع المديريات لاستثمار وتطوير قطاع النساء والشباب.

وأبدى عبدالله الزوع تأييده للحراك التنظيمي الحاصل والتوجه نحو العمل المؤسسي، لكنه يشترط لنجاح مثل هذه الخطوات أن يقف الجميع لتقييم الأداء عند كل مرحلة ودراسة أسباب الإخفاق.

وكان أعضاء اللجنة الدائمة بمحافظة حضرموت الوادي والصحراء اعتمدوا محاضرة الأمين العام التي ألقاها في اجتماعهم السبت الماضي منهجية عمل جديدة للمؤتمر في إطار هيئاته وأعضائه، كما كلفوا سكرتارية الاجتماع بإعداد ملخص لأهم ما تضمنه حديث الأمين العام وتعميمها على فروع المؤتمر والمراكز التنظيمية.

توجه ممتاز نحو الأفضل

رئيسة القطاع النسوي بمديرية شبام وعضو اللجنة الدائمة اعتبرت من جانبها عقد الاجتماع وما تضمنته محاضرة الأمين العام توجهاً ممتازاً لتطوير آلية العمل داخل المؤتمر نحو الأفضل، لكنها تطمع في تذليل بعض المعوقات التي قالت إن القطاع النسوي لديها يواجهها.

وقالت: (نحن نرحب ونؤيد هذا التوجه، لكن شريطة أن يكون مستمراً وغير موسمي.. ونطالب بتفعيل عمل الفروع بشكل دائم وليس أثناء الانتخابات فقط).

وكان عبدالقادر باجمال-الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام- طالب في كلمته التوجيهية جميع التكوينات المؤتمرية بحشد طاقاتها وتطوير أدائها، ورفع درجات انضباطها، ودقة تنفيذها لمسئولياتها الوطنية.

مؤكداً على أن العمل السياسي أمانة وطنية ينبغي علينا صونها والتعاطي معها بصدق وإخلاص، وفاء لجماهيرنا التي أولتنا ثقتها في قيادة مسيرة الوطن.

وضع الجميع أمام مسئولياتهم

ويقول عمر أحمد سالم بن سعيدان-رئيس فرع المؤتمر بمديرية حوره- إن توجهات المؤتمر الجديدة سليمة وخطوة مهمة للارتقاء بالعمل المؤسسي، وكان من المفترض أن تأتي هذه الخطوة من قبل لانتشال العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام-حسب تعبيره.

موضحاً أن حديث الأمين العام كان مؤثراً بالنسبة لأعضاء وقيادة المؤتمر ووضعهم في زاوية مسئولياتهم السياسية والتنظيمية تجاه المؤتمر والتحضير للانتخابات النيابية ٢٠٠٩م.

ويرى سهل عمر بن سهل- عضو لجنة دائمة مديرية تريم- أن تفعيل أنشطة وعمل فروع المؤتمر خطوة إيجابية لتعزيز البنى التنظيمية والارتقاء بالعمل المؤسسي، هذا إلى جانب تطوير آليات التنسيق بين هيئات المؤتمر في الفرع الواحد.

مشيراً إلى ضرورة انتقال هذا الحراك التنظيمي إلى فروع المديريات والمراكز التنظيمية وتفعيل آلية الاتصال والتواصل بين مختلف التكوينات والقطاعات.

وكان أعضاء اللجنة الدائمة المحلية لفرع المؤتمر الشعبي العام بوادي حضرموت والصحراء عقدوا اجتماعهم صباح السبت الماضي بقاعة فندق الأحقاف مدينة سيئون برئاسة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام عبدالقادر باجمال، وبحضور ومشاركة الأستاذ محمد حسين العيدروس-عضو اللجنة العامة- مشرف المحافظة، والدكتور أحمد عبيد بن دغر- عضو اللجنة العامة للمؤتمر، والعميد طه هاجر-عضو اللجنة الدائمة-رئيس الهيئة التنفيذية للمؤتمر محافظ حضرموت. كما حضر الاجتماع عبيد بن ضبيع _مدير مكتب الأمين العام، وعبدالرحمن جحاف-نائب رئيس الدائرة التنظيمية، ومحمد المصباحي-مدير عام الشئون المالية بالدائرة المالية.

حول انتخابات المحافظين

د. عبدالعزيز الكميم: لابد من ضمانات قانونية ووظيفية تحافظ على الوحدة الوطنية

د. عبدالله الخلاقي: الولاء للدولة سيتعزز بانتخاب المحافظين لأنه مزيد من الديمقراطية

■ كتب/ عبدالولي المذابي

تعتمل في الساحة حوارات ومناقشات مكثفة في إطار الإعداد والتمهيد لإجراء انتخابات المحافظين ومن ذلك مشروع التعديلات المقترحة على قانون السلطة المحلية، وفي هذه الأثناء ظهرت أصوات تعارض إجراء هذه الانتخابات وابقاء منصب المحافظ محل التعيين وليس الانتخاب بحجة أن ذلك سيؤدي إلى تعزيز المناطقية والمذهبية ويضعف الولاء للدولة..

وحرصاً من «الميثاق» على التعامل مع هذه الآراء واخضاعها للتحليل والتقييم، قمنا باستقصاء لآراء اثنين من الأكاديميين من جامعتي صنعاء وحضرموت وطرحنا عليهم سؤالاً حول مدى منطقية هذه الدعوات وهل ستعيق إجراء انتخابات المحافظين.. فكانت الحصيلة التالية..

● د. عبدالعزيز الكميم استاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء: عملية التوجه نحو تبني نظام اللامركزية المالية والإدارية يوجد لدينا اتجاهان الأول يتبنى التوجه نحو اللامركزية بدرجات عالية من عملية التحول والثاني يرى في الأسلوب المركزي أنه الأنسب وله مبرراته.

النظريات السياسية بشكل عام تتبنى وجهة نظر الفريق الذي يبدي مخاوف نحو نظام اللامركزية، لأنه يرى انه يلقي بظلال سلبية على الجوانب المالية والإدارية، وترى أنه يزيد من اثارة المشكلات خاصة عندما يكون النظام السياسي حديث النشأة في عملية التوحد، بالإضافة إلى التركيبة الاجتماعية بأبعادها القبلية المناطقية والأبعاد المذهبية، الثقافية التي تعزز الانتماء المناطقي المذهبي السياسي على حساب الولاء للدولة، وهذا الكلام من جانب نظري بحت..

الجانب الآخر يقول: ان العيب ليس في الفكرة ولكن في أسلوب التعامل معها، فإذا ما توفرت درجة من الوعي السياسي لدى المواطنين أو السكان فإن الولاء للدوائر الضيقة ابتداءً من الأسرة والعشيرة والمنطقة الجغرافية لايؤثر على هوية الولاء الوطني الدائرة الأكبر.. ولو اقتربنا من التجربة اليمنية سنجد ان التوجهات من الناحية القانونية لاضير فيها عندما نؤسس لعملية تحول نحو اللامركزية بما فيها الاعتماد على الأسلوب الانتخابي لجميع أعضاء السلطة المحلية بالوحدة الإدارية.. إلاَّ أنه يفضل ما يسمى بعملية التحول التدريجي حتى تترسخ التجربة ويتم تصحيح جوانب القصور من مرحلة لأخرى.

وفي ضوء ما لمسناه اثناء الانتخابات الرئاسية والمحلية نجد ان هناك مظاهر وسلوكيات تبنتها بعض الأحزاب المتنافسة ربما تثير بعض المخاوف من التحول الكلي إلى الانتخاب الكامل لأعضاء السلطة وهذه المخاوف لها مبرراتها عندما تتوافق خصائص مذهبية ومناطقية وجغرافية معينة ولكن إذا ما كان المشرع حصيفاً بحيث يضع بدائل مناسبة وشروطاً محددة تضمن سلامة الوحدة الوطنية فإن هذه المخاوف سوف تتبدد.

لابد من ضمانات

واعتقد أنه بالإمكان أن يكون هناك ضمانة فعلية بوجود مركز أو منصب وظيفي عند أي مستوى من مستويات الهيكل الإداري يضمن كبح جماح أي مظاهر أو محاولات للإضرار بالوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي.

يفترض ان تتوافر في صانع القرار السياسي على المستوى المركزي والمحلي شروط ومواصفات دقيقة من ضمنها التجربة والخبرة، وأنا أؤيد وجود منصب تنفيذي موازي للمجلس المحلي يتم بطريقة التعيين واعتقد ان منصب الأمين العام يمثل بديلاً مناسباً، وعندما تطلع على الضمانات القانونية الواردة في قانون السلطة فإن المخاوف ستتبدد تدريجياً..

هناك خصوصية يمنية في التعامل مع احداث التعديلات في منظومة القواعد القانونية المنظمة للحياة السياسية التي لها تأثير كبير على حياة وحقوق المجتمع.. هذه الخصوصية تتمثل في أن التعديلات لاتتم إلاَّ من خلال الحوار والتشاور مع جميع القوى السياسية داخل وخارج البرلمان بمعزل عن مستوى قدرتها وتأثيرها على صنع القرار التشريعي.. وهذه ميزة تحسب للمؤتمر الشعبي العام والنظام السياسي.

● هل يمكن ان تعيق الأصوات المعارضة عملية انتخاب المحافظين؟

لا أعتقد انها ستتمكن من إعاقة هذه العملية لسبب بسيط هو قدرة المؤتمر والقوى المؤيدة له على تمريره، كما أن كافة القوى السياسية والأكاديمية عالقة على اعداد مشروع تعديلات قانون السلطة المحلية، ومما لاشك فيه ان هذه الجهود سيتمخض عنها التوصل إلى أفضل الأحكام والبدائل وستستوعب المخاوف المطروحة من قبل البعض.

الانتخاب ضرورة ديمقراطية

● د. عبدالله الخلاقي- أستاذ الإدارة بجامعة حضرموت: انتخاب المحافظين من القضايا التي طرحها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في برنامجه الانتخابي بهدف توسيع المشاركة الشعبية في الحكم، كما أنها تأتي ضمن القضايا التي تتعلق بتطوير قانون السلطة المحلية الذي جرت بموجبه أول انتخابات للسلطة المحلية وعلى أساسه قامت المجالس المحلية في الوحدات والمديريات، ونتيجة للممارسة التي تمت لأول مرة في الجمهورية اليمنية فقد برزت الحاجة إلى ضرورة انتخاب المحافظين مثلما جرى انتخاب الممثلين للمراكز الانتخابية، ولاشك أن الأمر في بلد عرف الديمقراطية الحقيقية بعد إعادة توحده فإنه في حاجة إلى إعادة النظر في مثل هذه القوانين والتجارب بالإضافة إلى أن قانون السلطة المحلية يطرح في المؤتمرات السنوية التي تعقد الكثير من الإشكاليات ومن ضمنها انتخاب المحافظين وقد سبق ان خرج ذلك، فهذه الإشكالية تنطلق من كون النظام السياسي يقوم على التعددية والتداول السلمي للسلطة كما أن الوقائع التاريخية ومجريات الأحداث التي تمت منذ قيام الوحدة حتى الآن قد جذرت ووسعت هذا المفهوم الديمقراطي.. وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة ومستمرة إلى تعزيز وترسيخ الديمقراطية بشكل عام من خلال المشاركة الشعبية الواسعة، وهذا ما يستهدفه برنامج فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وإذا كان الأمر ينظر إليه كسابقة للجمهورية اليمنية دوناً عن الدول العربية الأخرى فإن القانون ذاته سابقة في الوطن العربي بنصوصه.. فما بالك بالجانب التطبيقي والعملي للقانون، ومن خلال فهم آراء المراقبين المحليين والدوليين الذين شهدوا بتطور الديمقراطية، ومن خلال فهمنا للديمقراطية فإنه لاخوف من انتخاب المحافظين فيما يتعلق بالوحدة الوطنية، لأن النظام السياسي وحدة واحدة ومتماسكة وما منصب المحافظ إلاَّ واحد من ضمن مجموعة منتخبة لإدارة شئون الوحدة الإدارية، فهي ليست من وجهة نظري اشكالية ولايجب التخوف منها على الوحدة الوطنية، وإنما من ضرورة النظر في قانون السلطة المحلية، حيث ان انتخاب المحافظ يتطلب تعديلات في المهام والاختصاصات وغيرها من العوامل المتعلقة بالجانب الإداري، أما بالنسبة للولاء للدولة فإنها ستعزز من وجهة نظري بعد انتخاب المحافظين، ويمثل ضخ المزيد من الديمقراطية لجماهير الشعب.

طرح مثل هذه الآراء يتوجب مناقشتها بعض عن مصدرها حيث ان الظروف والبيئة الداخلية لم تكن مهيئة لمثل هذا التصور، وبالتالي فإن هذه التجربة ستكون سابقة في المنطقة، وعلينا أن ندرسها جيداً مع الاستفادة من تجارب الآخرين، والمهم في مثل هذا الأمر أننا في حاجة إلى الدراسة الجادة، ومن خلالها سنجد مخارج منطقية وعملية، طالما ان مثل هذه الدراسات والحوارات تدخل ضمن العملية الديمقراطية، بدون ان يكون هناك اعتقاد بأن شخصاً أو جهة تملك الحقيقة بمفردها، وهذا في صميم النهج الديمقراطي، ويجب ألاَّ نكبت الآراء والأفكار ولنطرحها للحوار بشفافية، وهذا مبادئ أساس يتبناه فخامة الأخ رئيس الجمهورية.

لاشك أن التخوفات ستخلق قلقاً ولكن من حق الجميع ان يطرح أفكاره وآراءه للمناقشة، واعتقد أن هذا التخاوف نابع من حداثة التجربة التي لم تزد عن سبع سنوات.. واعتقد أيضاً أن هذا الطرح من قبل البعض سيساعد على إنضاج الفكرة واخراجها بالشكل السليم.

مجوَّر: تطوير التعليم يحتل موقع الصدارة في برنامج الحكومة

■ وجَّه الدكتور علي محمد مجوَّر رئيس مجلس الوزراء بسرعة استكمال استراتيجية تطوير التعليم الثانوي حتى تسير العملية التعليمية وفق اسس منتظمة ومستمرة وبحيث يكون توجيهها متسقاً مع الاستراتيجيات التي انجزت حتى تكتمل حلقة البناء الاستراتيجي للنهوض بالتعليم.

مشيراً إلى ان التعليم بمراحله وانواعه يحتل الصدارة في البرنامج العام للحكومة المترجم بدرجة اساسية للبرنامج الانتخابي لفخامة الاخ رئيس الجمهورية.. مؤكداً حرص الحكومة على الارتقاء بأوضاع التعليم وتحسين معيشة المعلم وتعزيز الاجواء المحفزة له نحو المزيد من العطاء الخلاق والمتميز وعكس توجيهات رئيس الجمهورية بهذا الشأن.

وفي الكلمة التي ألقاها السبت الماضي في الحفل التكريمي السنوي للمعلمين والمهن التعليمية للعام الدراسي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧م الذي نظمته وزارة التربية والتعليم تحت شعار : «التعليم مهنة ورسالة سامية والمعلم حجر الزاوية في اصلاح وتطوير العملية التعليمية» - قال ان هذا التكريم يأتي تقديراً واجلالاً لقيمة المعلم والمعلمات ودورهم الانساني النبيل تجاه الاجيال وتشكيل وعيهم العلمي والمعرفي والروحي السليم والمتفاعل مع كل جديد والمستند على القيم والمبادئ والمثل العليا.. واضاف ان المعلم نبع الثراء الذي لاينضب في صياغة وصناعة مستقبل الاجيال من خلال جهده ومثابرته وعمله الدؤوب في إعداد الانسان السوي القادر على التفاعل مع مجتمعه ووطنه والمبادر في رسم الخطط والبرامج التطويرية في شتى مناحي الحياة.

وخاطب رئيس الوزراء المعلمين والمعلمات بأن مهنتهم التربوية والتعليمية تمثل الخط الذي يلعب دوراً كبيراً في مكافحة مخاطر العصر وافرازاته السلبية وتجنيب المجتمعات من مغبة ماتنتجه تلك المخاطر..

مضيفاً : انكم ايها المعلمون صُناع الثقافة والاجيال ورسالتكم تتعدى الى أبعد من القراءة والكتابة، الى غرس القيم وتكوين افراد مؤمنين بقضاياهم الوطنية والدينية والاخلاقية وتجنيبهم الانحراف والتفسخ والانحلال والانجراف وراء الدعاوى المزيفة والمضللة.

كما دعا الدكتور علي محمد مجوَّر كافة المؤسسات المعنية بالنشء والشباب الى ان تكثف جهودها لتطوير آليات العمل والتنسيق فيما بينها لتصل الى التكامل الخلاق في بناء الاجيال والتركيز على امداد المعلم بكل مايساعده على تنمية ذاته وتطوير مهاراته وابداعاته في المجالات التربوية والتعليمية والبحثية والفنية.

وقال انه يتوجب تحليل طبيعة العلاقة المتبادلة بين التعليم وحركة التنمية ومنطلقاتها في الحاضر والمستقبل وبين مهمتها في تنمية الموارد البشرية وتكامل المهام.

منوهاً بان المسألة الجوهرية ليست في اقرار الأهمية التي يحتلها التعليم بل في كيفية تنظيم هذا الدور..

من جهته اشار الدكتور عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم ان الاحتفال بيوم المعلم جاء وقد استكملت الوزارة صرف بدل طبيعة العمل لهؤلاء المعلمين وما تم انجازه في سبيل تدريبهم وتأهيلهم.

مشيراً إلى ان البرنامج الحكومي جاء معبراً عن طموحات الوزارة في الاهتمام بالمدرسين والعمل على مجانية التعليم والسعي لتحقيق تعليم الفتاة.من جانبه قال الدكتور عبدالعزيز بن حبتور نائب وزير التربية والتعليم رئيس لجنة الاحتفال بيوم المعلم إن التكريم وقع على كل من عمل وبذل جهداً ونشر فكراً.. كما اشارت كلمة المعلمين والتي ألقتها جميلة مرشد الى ماحصل عليه المعلم من اهتمام وتقدير تجسد في استراتيجية الاجور والمرتبات وبدل طبيعة العمل..

هذا وكان الاحتفال قد تخللته فقرات فنية وشعرية مميزة تغنت بالمعلم ومكانته وأهمية رسالته ودوره في بناء الاوطان..

وفي ختام الحفل الذي حضره عدد من الوزراء والمسئولين والقيادات التربوية تم توزيع الشهادات التقديرية والدروع على المعلمين المكرمين.